48.95 مليون دينار خسائر أسبوعية تكبدتها القيمة الرأسمالية للسوق

«بيان»: لا يوجد مبرر لرفع أسعار الفائدة على الدينار حالياً

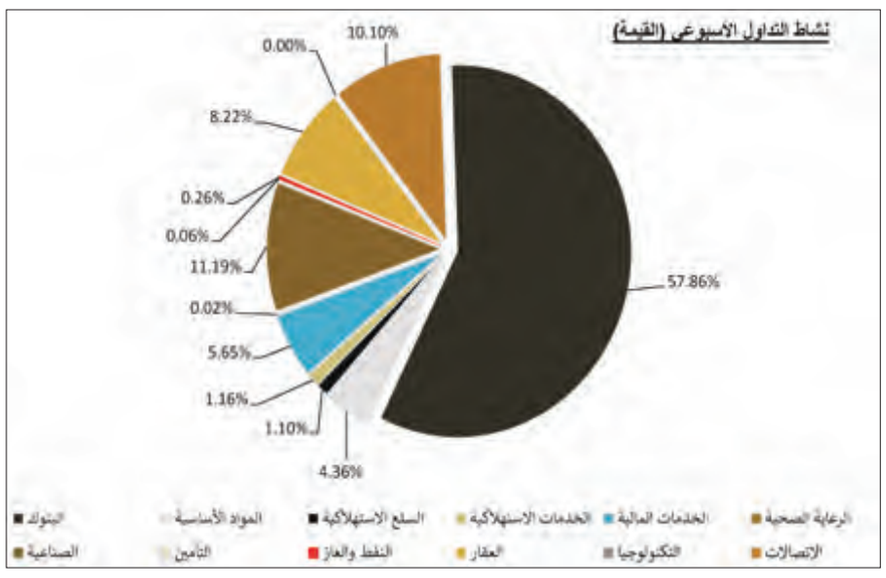

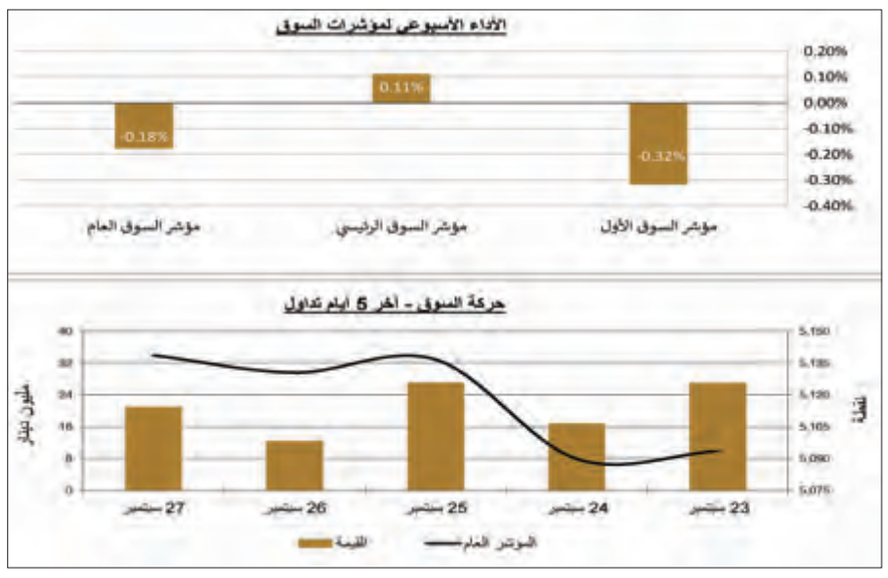

- إحجام بعض المتداولين عن التعامل مع ترقبهم لنتائج الشركات المدرجة
- لا مفر من إجراء إصلاحات مالية شاملة للحد من الاعتماد على النفط
- 104 مليون دينار إجمالي السيولة النقدية المتداولة بنهاية الأسبوع الماضي
- تخفيض الفائدة سيشجع الاستثمارات ويدفع عجلة الاقتصاد إلى الدوران

قال تقرير بيان الاسبعي الصادر امس السبت لقد أنهت بورصة الكويت تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، حيث تراجع كل من مؤشر السوق الأول والمؤشر العام متأثران بالضغوط البيعية القوية التي طالت العديد من الأسهم المدرجة في البورصة، وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق الأول، في حين نجح مؤشر السوق الرئيسي في تحقيق مكاسب أسبوعية محدودة بدعم من عمليات شراء انتقائية نفذت على بعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

وقد تزامن أداء السوق في الأسبوع الماضي مع تراجع واضح لمؤشرات التداول بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي (والذي كان قد شهد تداولات استثنائية وارتفاعات كبيرة لنشاط التداول)، لاسيما على صعيد إجمالي السيولة النقدية المتداولة الذي وصل بنهاية الأسبوع إلى 104 مليون د.ك. بتراجع نسبته 59.34% بالمقارنة مع إجمالي السيولة في الأسبوع قبل الماضي، والذي كان 255.94 مليون د.ك. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض نسبته 0.32%، مغلقاً عند مستوى 5،345.74 نقطة، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً أسبوعياً نسبته 0.11%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 4،762.03 نقطة، فيما أغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 5،138.52 نقطة بتراجع نسبته 0.18%. .

الجدير بالذكر أن الأداء العام للسوق خلال الأسبوع المنصرم قد اتسم بالطابع البيعي مع اتجاه الكثير من المتداولين إلى جني الأرباح، وتركزت عمليات البيع على أسهم الشركات القيادية، وخاصة الأسهم التي انضمت مؤخراً إلى مؤشر فوتسي راسل؛ فبعد الأداء الإيجابي والارتفاعات الواضحة التي شهدتها تلك الأسهم خلال الفترة السابقة بالتزامن مع حالة التفاؤل التي كانت حاضرة في السوق بعد ترقية البورصة للأسواق الناشئة، شهدت بعض جلسات الأسبوع المنقضي تعرض العديد من تلك الأسهم لعمليات جني أرباح قوية ساهمت في تراجعها بصورة كبيرة، وخاصة في جلسة بداية الأسبوع التي شهدت انخفاض مؤشرات البورصة الثلاثة بشكل واضح، لاسيما مؤشر السوق الأول الذي سجل بنهاية تلك الجلسة أعلى نسبة تراجع منذ انطلاقه مع تطبيق نظام تقسيم السوق مطلع شهر إبريل الماضي بلغت 1.38%.

وتجدر الإشارة إلى أن البورصة لم تتفاعل بالشكل المأمول مع انضمامها الفعلي خلال الأسبوع الماضي إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة، إذ استقبلت البورصة هذا الحدث بأداء غلب عليه الطابع السلبي نتيجة تزايد الضغوط البيعية وانحسار عمليات الشراء، وسط إحجام بعض المتداولين عن التعامل في السوق حالياً وترقبهم لنتائج الشركات المدرجة لفترة الربع الثالث من العام الجاري، والتي سيتم الإفصاح عنها تباعاً في الأسابيع القليلة القادمة. كما أنها لم تتأثر بالشكل المتوقع أيضاً مع الارتفاعات الحالية التي تشهدها أسعار النفط في السوق العالمي، حيث لامس سعر البرميل مستوى الـ80 دولار أمريكي تقريباً، وهو أعلى مستوى له منذ حوالي أربع سنوات، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لدفع السوق إلى النشاط وتقديم أداء إيجابي خلال الأسبوع الماضي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أكد السيد وزير المالية في كلمته بمؤتمر (يورومني) الذي عقد خلال الأسبوع الماضي، أن الاقتصاد الكويتي يعد اقتصاداً عملاقاً بمؤسساته وقطاعه الخاص وموارده البشرية والمالية، لكنه شدد على ضرورة القيام بالإصلاحات الاقتصادية المدروسة بدقة، وتفعيل دور القطاع الخاص، والحد من تدخل الحكومة في الاقتصاد، وذلك من خلال إطلاق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما قال محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح صحفي بمناسبة إصدار تقرير الاستقرار المالي 2017 ان ارتفاع أسعار النفط يمثل فرصة للإصلاحات الشاملة، خصوصاً أنه في حال استمرت الأسعار على مستوياتها الحالية فمن المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية مرة أخرى، مما سيشكل متنفس آخر للحكومة، مؤكداً في الوقت نفسه أن لا مفر من إجراء إصلاحات مالية واقتصادية شاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

على صعيد آخر، شهد الأسبوع المنصرم قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بالإبقاء على سعر الخصم لديه دون تغيير عن مستواه الحالي البالغ 3%، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي وتنافسية العملة الوطنية وانعكاساً لتطورات الأوضاع الاقتصادية واتجاهاتها المتوقعة، ورغم قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي قرر رفع سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، لتتراوح بين 2 و 2.25%. ومما لا شك فيه أننا يجب أن نشيد باستمرار البنك المركزي الكويتي في الإبقاء على أسعار الفائدة مرة أخرى وقراره بعدم تتبع نظيره الأمريكي، لاسيما في ظل عدم وجود أي مبرر لرفع أسعار الفائدة على الدينار الكويتي في الوقت الحالي، بالإضافة إلى أن أسعار الفائدة على الدينار الكويتي لاتزال أعلى من أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي حتى بعد رفعها من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. إن أي ارتفاع لأسعار الفائدة على الصعيد المحلي حالياً سيتبعه تأثيرات سلبية عديدة على الاقتصاد الوطني وإجراءات تحفيز الاستثمار، وسيعمل على تراجع الطلب على القروض سواء من قبل الأفراد أو الشركات، الأمر الذي سينعكس على معدلات الإنفاق بشكل سلبي. إلا أننا نأمل كذلك النظر في إمكانية تخفيض أسعار الفائدة لما لذلك من دور كبير في تحريك الاقتصاد، وذلك هو ما سيساعد على تشجيع الاستثمارات ودفع عجلة الاقتصاد إلى الدوران مرة أخرى. وبالعودة إلى التداولات الأسبوعية للبورصة، فقد تكبدت القيمة الرأسمالية للسوق خسارة أسبوعية بما يوازي 48.95 مليون د.ك.، حيث وصلت مع نهاية الأسبوع إلى حوالي 28.75 مليار دينار كويتي بتراجع نسبته 0.17% عن مستواها في الأسبوع الذي سبقه، حيث كان 28.80 مليار دينار كويتي. وبذلك قد وصلت مكاسب البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى حوالي 897.47 مليون د.ك. بنسبة بلغت 3.22%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

على صعيد آخر، شهدت تعاملات السوق خلال الأسبوع الماضي تداول نحو 151 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً، حيث ارتفعت أسعار 56 سهماً مقابل تراجع أسعار 80 سهم، مع بقاء 39 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5،345.74 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.32% عن مستوى إغلاق الأسبوع السابق، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً نسبته 0.11%، بعد أن أغلق عند مستوى 4،762.03 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5،138.52 نقطة بانخفاض نسبته 0.18%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 104.18 مليون سهم تقريباً، وذلك بانخفاض نسبته 35.16% عن مستواه في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 160.68 مليون سهم، كما انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 59.34% ليصل إلى 20.81 مليون د.ك تقريبا بعدما كان 51.19 مليون د.ك. في الأسبوع قبل السابق.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها، فيما ارتفعت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية، فعلى صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث أقفل مؤشره عند 851.18 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 8.59%. تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة بلغت 1.01% بعد أن أغلق عند 985.51 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 0.98%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 981.76 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع التأمين، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 967.66 نقطة، بتراجع نسبته 0.04%.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع النفط والغاز، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 3.16% مغلقاً عند مستوى 1،134.70 نقطة، فيما شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1،170.03 نقطة، بنمو نسبته 1.84%، وشغل قطاع العقار المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نمو مؤشره 0.11%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 893.60 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 193.60 مليون سهم تقريبا شكلت 37.17% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 155.64 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.88% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 16.73% بعد أن وصل إلى 87.16 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 57.86% بقيمة إجمالية بلغت 60.21 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 11.19% وبقيمة إجمالية بلغت 11.65 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 10.51 مليون د.ك. تقريبا شكلت 10.10% من إجمالي تداولات السوق.

«التجاري» يستقبل في حملة «سفرتك على كيفك»

استقبل البنك التجاري الفائزين في السحب الأخير لحملة «سفرتك على كيفك.. تذاكر وكاش وفوقها كيلو ذهب» والتي كان البنك قد أطلقها مع بداية موسم السفر خلال فصل الصيف لمكافأة عملاء البطاقات عند استخدامهم بطاقات التجاري واختتمها في بداية الشهر الحالي بإعلان أسماء الفائزين في السحب الذي نظمه البنك في المركز الرئيسي بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة.

وقد استقبل عبدالعزيز ملك رئيس مركز البطاقات في البنك التجاري، الفائزين مقدماً لهم التهاني بمناسبة فوزهم في هذه الحملة هذا وقد عبر الفائزون عن سعادتهم وفرحتهم الغامرة بالفوز مشيدين بهذه الحملة التي أتاحت لهم الفوز بجوائز قيمة وكذلك معبرين عن رضاهم التام عن المنتجات المصرفية والبطاقات التي يوفرها البنك التجاري والتي تعد الرفيق الأمثل في الحل والترحال.

ومن المعروف أن البنك التجاري الكويتي يوفر لعملائه مجموعة متنوعة من البطاقات التي تلبي كل احتياجاتهم وتمنحهم مزايا عدة منها خصومات فورية مباشرة لدى العديد من الكافيهات والمتاجر والنوادي الصحية ومزودي الخدمات الصحية فضلاً عن تأمين السفر المجاني.

تسليم الجائزة للفائز

«الأهلي المتحد» يحصد جائزة أفضل بنك في مجال الحوكمة لعام 2018

مي الصغير متوسطة ريتشارد جروفس و طارق محمود

أعلن البنك الاهلي المتحد عن حصوله على جائزة "أفضل بنك في مجال الحوكمة في الكويت لعام 2018" منمجلة "كابيتال فاينانس إنترناشيونال.

وتأتي هذه الجائزة الممنوحة من قبل كابيتال فاينانس إنترناشيونال إحدى أهم المجلات في عالم الأعمال والمصارف للتأكيد على تقدير المؤسسات الدولية لمكانة البنك الأهلي المتحد الريادية في هذا المجال الحيوي، حيث تضمنت عملية منح الجائزة تقييم ممارسات حوكمة الشركات في البنك على أساس التركيز على مجموعة عوامل تشمل الضوابط والإجراءات المتبعة في حوكمة الشركات، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وحماية حقوق المساهمين، وهيكلية واستقلالية مجلس الإدارة، وإدارة المخاطر، وأخيراً وليس آخراً الإفصاح والشفافية.

كما أفادت كابيتال فاينانس انترناشيونال أنالبنك الأهلي المتحد الذى تم تأسيسه عام 1941، يعد أقدم بنكقام بتوفير الخدمات المالية في الكويت ، محتفظا بتراث ثري جعلهيحافظ دوماً على موقع الصدارة في هذا القطاع المصرفي .

فضلاً عن ذلك، أوضحت أفادت كابيتال فاينانس انترناشيونال أن البنك الأهلي المتحد يعي جيداً أهمية التواصل المنتظم مع كافة أصحاب المصلحة، وتعزيز العلاقة اللصيقة مع الجهات الرقابية في سبيل التأكد من الامتثال لمختلف المتطلبات.

وأضافتكابيتال فاينانس انترناشيونال :إن تفاني البنك الأهلي المتحد نحو تحقيق التميز في مجال حوكمة الشركات تظهر نتائجه جلية عبر الأداء التشغيلي، والنتائج القوية التي تكشف عنها المؤشرات الرئيسية. حيث يتخذ البنك الأهلي المتحد، وبشكل متواصل، موقع الريادة في القطاع من حيث معدلات العائد على كل من الأسهم والأصول.

وتعليقا على حصد البنك لهذه الجائزة المرموقة، أفادت رئيس إدارة الحوكمة وأمين سر مجلس الإدارة فى البنك الاهلي المتحد مي محمد الصغير: إن هذا التقدير الذي ناله البنك لممارساته المتميزة في مجال حوكمة الشركات لهذا العام 2018 يؤكد على التزام البنك المتواصل بالقيم الأساسية لممارسات حوكمة الشركات. ونحن سعداء جدا بهذا التقدير والاعتراف بتميزنا وتقيدنا التام بقواعد الحوكمة والتي تعد أولوية من أولويات البنك، ومنهج للعمل فيه، وسوف نسعى إلى المحافظة على هذا التميز خلال السنوات القادمة".

وأوضحت الصغير: إن البنك الأهلي المتحد يحرص بصورة دائمة على الالتزام بمستويات عالية من الالتزام بجميع السياسات التي وضعتها الجهات التنظيميةفى الكويت بهدف الوصول لتحقيق أعلى درجات الامتياز فيما يقدمه لجميع المتعاملين معه كما يحرص على توضيح مبادئ هذه السياسات إلى كافة موظفي البنك لضمان أعلى مستويات الشفافية والحوكمة. وذلك من منطلق إيمانا بأن أن الحوكمة الفعالة للبنوك هي ضرورة تنافسية لتقدّم ونجاح الأعمال فضلا عن كونها أساسالنمو الاقتصادي طويل الأجل والمستدام."

تحت مظلّة استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة تجاه قطاع الشباب

«زين» تختتم مشراكتها الاستراتيجية لمسابقة التحدّي التي نظّمتها «مهندسون بلا حدود»

اختتمت زين الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت شراكتها الاستراتيجية لمسابقة التحدّي التي نظّمتها مُنظّمة "مهندسون بلاحدود"، وذلك خلال الحفل الختامي الذي أقيم في فندق هولياداي إن تحت رعاية وحضور معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن دعمها للمسابقة أتى ضمن استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة اتجاه تنمية قطاع الشباب وتشجيع مختلف الأنشطة الطلابية، حيث تضع الشركة دعم المنظومة التعليمية على رأس أولوياتها، وتقوم بالتعاون مع مختلف المؤسسات والمبادرات التعليمية ومنها المنظمات الطلابية للاستثمار في التعليم الذي يمثل حجر الأساس للنهوض باقتصاد الدولة في المستقبل.

وبينت زين أنمسابقة التحدي The Challenge التي نظّمتها "مهندسون بلاحدود" تضمّنت مجموعة من الفعاليات والأنشطة الأكاديمية التي استهدفت طلبة الهندسة في كلّية الهندسة والبترول واستمرت على مدار 10 أشهر، حيث تم الإعلان عن الفرق الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى ضمن المسابقة التي تنافس فيها 25 فريقاً خلال فعاليات حفل الختام، وذلك لتصميم أفضل وحدة سكنية مستدامة ليتم تطبيقها في مخيمات اللاجئين في كينيا.

وأكدت الشركة أنها تكرّس المزيد من الجهود والمبادرات التي تعزز من تطوير العملية التعليمية في الدولة وفي جميع المجالات، حيث لن تدّخر جهدا لتسخير إمكانياتها المادية والبشرية لتعزيز الروابط مع الجهات والمؤسسات التي تعنى بالتعليم وتطويره، سواءً المؤسسات التعليمية أو الأندية الطلابية، هذا إلى جانب دعم المشاريع والمبادرات التي تسهم بشكل فعال في مجالات التنمية البشرية بشكل عام.

الجدير بالذكر أن زين تُعتبر من الشركات الرائدة في دعم قطاع التعليم والشباب في الكويت، حيث تتناغم أنشطتها ومبادراتها مع أولويات برنامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة الذي تتبناه، وذلك من خلال مشاريع ومبادرات عديدة وبالتعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية في الدولة.

هند الصبيح تُكرّم وليد الخشتي على دعم زين للمسابقة